

Distr.: General
5 September 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

”خطأين“. فقد أكدت أن هناك جيبا عرضه ٨ كيلومترات في الطرف الشرقي من القطاع الشرقي ينبغي إعادته إلى إثيوبيا؛ وأن عرض المنطقة الأمنية المؤقتة يجب أن يكون ٢٥ كيلومترا بصورة موحدة، وهو ما لا يتحقق في القطاع الأوسط، شمال منطقة إيروب. وأوضحت إريتريا، من ناحيتها، أنها لا تستطيع قبول الخريطة لأنها تخرج عن المقترحات التي قدمت أصلا إلى الطرفين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبصفة خاصة، أوضحت السلطات الإريترية أنه لا يمكن اعتبار أن المنطقة الأمنية المؤقتة قد ”أنشئت بصورة تامة“ حتى تُعالج الشواغل الإريترية بشأن الحدود الجنوبية للمنطقة. غير أنه في حين لم يقبل أي من الطرفين الخريطة رسميا، فإنهما ظلا في واقع الأمر يعتمدان عليها في عمليتهما حتى الآن، وظلا على تعاونهما مع البعثة في الميدان في إدارة المنطقة الأمنية المؤقتة، وفقا للبارامترات المحددة في الخريطة.

٤ - ورغم استمرار احترام الطرفين للمنطقة الأمنية المؤقتة، يظل خلافهما بشأن بعض بارامترات الخريطة النهائية يدعو إلى القلق. وفي مناسبات عديدة، تذرعت إريتريا بعدم موافقتها على الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة في رفضها التعاون في المسائل الأخرى المتصلة بعمل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأدى هذا الموقف إلى تعطيل حل

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٤٤ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويتضمن التقرير آخر المعلومات بشأن التطورات السياسية والإنسانية والتطورات في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن حالة انتشار البعثة وأنشطتها منذ تقديم تقرير المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/608). كما يتضمن توصيات بشأن تمديد ولاية البعثة.

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة

الخريطة النهائية للمنطقة الأمنية المؤقتة

٢ - في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدمت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا خريطتها النهائية للمنطقة الأمنية المؤقتة إلى السلطات الإثيوبية والإريترية على التوالي. وحث ممثلي الخاص، السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، الطرفين على قبول الخريطة رغم اعتراضهما على بعض أجزاء حدود المنطقة الأمنية المؤقتة بالصورة التي رسمتها البعثة.

٣ - وعقب وضع الخريطة النهائية للمنطقة الأمنية المؤقتة، أفادت إثيوبيا بأن الخريطة غير مقبولة لأنها تحتوي على

حدوث عدة انتهاكات من جانب أفراد الشرطة والمليشيات لبروتوكول الاتفاق المتعلق بوجود أفراد الشرطة والمليشيات في المنطقة الأمنية المؤقتة، الذي وقعته البعثة وإريتريا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وقدمت احتجاجات على تلك الانتهاكات. وعلى وجه التحديد، حرق أفراد الميليشيات والشرطة الإريترية أحكام البروتوكول المتعلقة بنوع الأسلحة المسموح لهم بحملها، وبتخزين الأسلحة في المنطقة الأمنية المؤقتة. ورغم هذه الشواغل، ظل التعاون والاتصال بين البعثة وأفراد الشرطة والمليشيات في الميدان يجريان بصورة طيبة نسبيا. وتواصل البعثة مناقشتها مع الطرفين بشأن المسائل الأيسر المتصلة بوجود القوات المسلحة والشرطة والمليشيات على الحدود الجنوبية وبالقرب منها.

حرية تنقل البعثة

٨ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت البعثة تواجه قيودا على حريتها في التنقل. وظلت إريتريا على موقفها القائل بأن حرية تنقل البعثة يجب أن تقتصر على حدود المنطقة الأمنية المؤقتة والطرق الرئيسية المحددة للوصول إليها، ولكنها لا تمتد إلى المناطق المتاخمة لها. وقد عرقلت هذه القيود قدرة البعثة على رصد المنطقة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة، حيث ترابط قوات الدفاع الإريترية. وفي بضع مناسبات، تعرضت حرية تنقل البعثة لقيود من جانب القوات المسلحة الإثيوبية نتيجة لنقص التنسيق بين بعض عناصرها. ويُذكر أن رصد عمليات إعادة تمركز قوات البلدين ومواقعهما هو عنصر رئيسي في ولاية البعثة، وفقا لاتفاق إنهاء الأعمال العدائية الذي وقعته إثيوبيا وإريتريا في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601، المرفق). وقد أنيرت كل هذه القضايا مرارا وتكرارا مع الطرفين بما في ذلك داخل لجنة التنسيق العسكرية.

عدد من المسائل، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية حركة البعثة في المناطق الشمالية المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وتوقيع اتفاق مركز القوات، وعقد الاجتماعات على المستوى القطاعي للجنة التنسيق العسكرية، وتوفير المعلومات عن أعداد أفراد الميليشيات والشرطة الموجودين داخل المنطقة.

وجود الميليشيات والشرطة في المنطقة الأمنية المؤقتة

٥ - لم تقدم إريتريا إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا المعلومات التي طلبتها بصورة متكررة عن أفراد الميليشيات المحلية والشرطة الموجودين في المنطقة الأمنية المؤقتة، وهي المعلومات اللازمة للبعثة للتحقق من أن مهام أفراد الميليشيات والشرطة وانتشارهم لا تتجاوز ما كان قائما قبل اندلاع الصراع. وعلاوة على ذلك، لم يكن بمقدور البعثة أيضا أن تحدد ما إذا كان عدد أفراد الميليشيات والشرطة الإريترين الموجودين بالفعل في المنطقة الأمنية المؤقتة يتناسب مع حجم السكان الموجودين في هذه المنطقة.

٦ - ومع ذلك، تقدر البعثة أن قرابة ٦ ٨٠٠ من أفراد الميليشيات الإريترية و ٣ ٠٠٠ من رجال الشرطة الإريترية ينتشرون حاليا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد ارتفع العدد المقدر لأفراد الميليشيات عن العدد المبين في تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (٥ ٥٠٠ فرد)، وإن كان العدد المقدر لأفراد الشرطة قد ظل قريبا جدا من العدد السابق البالغ ٣ ١٠٠ فرد.

٧ - وقد حث ممثلي الخاص وقائد القوة السلطات الإريترية مرارا على عدم نشر أفراد الميليشيات والشرطة قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، وفي مناسبة واحدة على الأقل، أدى نشرهم في أماكن قريبة جدا من الحدود الجنوبية إلى زيادة التوترات بين الطرفين في بعض قطاعات الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت البعثة

لجنة التنسيق العسكرية

العسكري للبعثة ينتشر الآن على نطاق واسع في كافة أنحاء منطقة البعثة. ونقاط المراقبة التي أقامتها البعثة، بالإضافة إلى الدوريات التي يقوم بها المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، تكفل مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وفي ٣١ آب/أغسطس، كان قوام البعثة يبلغ ٣٨٧٠ من الأفراد العسكريين من أكثر من ٤٠ بلدا، منهم ٦٥٥ جنديا و ٢١٥ مراقبا عسكريا.

١٢ - وفي الفترة من ١ إلى ١٩ أيار/مايو، نُظِم في البعثة عدد من الدورات الدراسية التي تستغرق الواحدة منها يوما واحدا عن موضوع "الفروق بين الجنسين وحفظ السلام"، كجزء من برنامج التوعية الجنسانية الذي أعدته الأمانة العامة لبعثات حفظ السلام. وقام بتوفير التدريب أخصائي في الشؤون الجنسانية تابع لإدارة عمليات حفظ السلام، مع وحدة التدريب وأفراد حقوق الإنسان في البعثة. ونُظِمَت الدورات في ثلاثة مواقع ميدانية - عصب وأديغرات وبارينتو، بالإضافة إلى أديس أبابا وأسمرة. ولقيت الدورات قبولا طيبا، وأسفرت عن طلب توفير المزيد من التدريب. وأدجحت بعد ذلك مواد الدورات في دورات التوجيه والتعريف التي تنظمها وحدة التدريب بالبعثة للوحدات الجديدة التي يجري نشرها.

ثالثا - الأعمال المتعلقة بالألغام

١٣ - كان توقيع الحكومة الإريترية، في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، على اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام خطوة إيجابية.

١٤ - وكما أوضحت في تقرير الأخير، سلمت الحكومة الإريترية ٣٣١ سجلا من سجلات حقول الألغام إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وقدمت الحكومة الإثيوبية إلى البعثة ١٧ من بين ٣٠ سجلا بالمناطق الخطرة، وهي

٩ - في الاجتماع السابع للجنة التنسيق العسكرية، المعقود في نيروبي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ناقشت اللجنة خططها لفتح جسر نهر مريب، والتحديات الحالية والمقبلة التي تواجه المدنيين العائدين إلى ديارهم، وحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وفيما يتعلق بشكل اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية، ظلت إريتريا على موقفها القائل بأن من السابق لأوانه عقد اجتماعات للجان التنسيق العسكرية على المستوى القطاعي إلى أن يتم "إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة تماما"، وتشكك ممثلها في عقد الاجتماعات المقبلة للجنة التنسيق العسكرية سواء في أسمرة أو أديس أبابا. وفي الوقت ذاته، واصل الطرفان مناقشتهما بشأن مشروع إجراء لجمع وتبادل رفات الجنود الذين قتلوا أثناء الصراع.

١٠ - وتركز الاجتماع الثامن للجنة، الذي عقد في نيروبي في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، على تدابير بناء الثقة المتصلة بالأهداف ذات الأولوية التي وضعها الطرفان للستة أشهر التالية، ألا وهي الأهداف المتعلقة بأمن الحدود وعودة المشردين داخليا. وتقدمت البعثة بعدة اقتراحات وافق الطرفان على النظر فيها، وبخاصة فيما يتعلق بقيام سلطاتهما العسكرية بزيارة مشتركة إلى مواقع البعثة على جانبي الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، وعقد اجتماعات بين قادة القرى على جانبي الحدود الجنوبية لمناقشة المسائل المحلية التي تم الطرفين. كما نظرت اللجنة في إمكانية عقد اجتماعاتها المقبلة بشأن الحدود الجنوبية في معسكرات البعثة.

انتشار البعثة

١١ - في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، وصل اليرغادير - جنرال بيتر مانيارا (كينيا) إلى منطقة البعثة لتولي مهام منصبه كنائب لقائد القوة وكبير للمراقبين العسكريين. وأصبح العنصر

الإيرتري للأعمال المتعلقة بالألغام، والمركز الإيرتري الوطني للتدريب، والوكالة الإيرتيرية لإزالة الألغام، وهي منظمة غير حكومية. وقدم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام ومنظمات غير حكومية المساعدة في هذا البرنامج التدريبي، وتم نشر فرق إضافية لإزالة الألغام في المنطقة. ويعمل حاليا ٨٠٠ من الأفراد الإيرتيريين في المنطقة، وهم مقسمون إلى ١٤ فرقة تطهير يدوية، وخمس فرق تطهير ميكانيكية، وتسع وحدات للتخلص من الذخائر غير المنفجرة وأعمال المسح، و فريق للكشف عن المنفجرات بواسطة الكلاب.

١٧ - وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، قامت فرق إزالة الألغام التي شكلتها الوكالة الإيرتيرية لإزالة الألغام، ومنظمة هالو تراست (HALO Trust)، والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام، ومنظمة معونات الكنيسة الدانمركية، بتطهير ١٣٦ ٦٩٧ ٢ مترا مربعا من حقول الألغام ومناطق القتال في المنطقة الأمنية المؤقتة، كما وضعت علامات على ٤٣٦ ٠٠٠ مترا مربعا أخرى من حقول الألغام. وقامت فرق التخلص من الذخائر غير المنفجرة التابعة لهذه المنظمات بتدمير ٢٣ لغما مضادا للدبابات، و ٦٢٧ لغما مضادا للأفراد، و ١٠ ٠٨٦ قطعة ذخيرة غير منفجرة.

١٨ - وإكمالا للجهود المبذولة في الأعمال المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية، واصلت الوحدات العسكرتيتان السلوفاكية والبنغلاديشية لإزالة الألغام في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فحص المسارات وتطهير مواقع العمليات الرئيسية في القطاعين الغربي والأوسط. وتم تشكيل فصيلة سلوفاكية-كينية مشتركة، حيث تعمل في القطاع الأوسط. وقامت فرق التخلص من الذخائر غير المنفجرة التابعة لوحدات البعثة بتدمير العديد من الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد وكذلك ١ ٩٢٥ قطعة ذخيرة غير منفجرة. وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس، قامت

السجلات التي اشتركت في تجميعها المنظمة غير الحكومية الدولية (ONG)، ومنظمة HALO Trust، والمشروع الإثيوبي لإزالة الألغام، التي تركز عملها على المواقع الإثيوبية أثناء الحرب. وفي حين ظلت إثيوبيا تقول بأنها لا تملك سجلات مركزية بشأن الألغام، فإنها وافقت على تسهيل مشروع لجمع المعلومات نظمه مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة في ثلاثة قطاعات. غير أنه جرى تجريب المشروع في القطاع الشرقي واتضح أنه لا يبعث على الرضا، وتحت البعثة السلطات الإثيوبية على وضع إجراءات جديدة لجمع المعلومات المتصلة بالألغام من مهندسي الجيش الإثيوبي.

١٥ - ولا تزال الألغام تشكل تهديدا كبيرا في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها. وفي حين كان العدد المبلغ عنه رسميا لحوادث الألغام والذخائر غير المنفجرة أقل مما كان متوقعا، وبخاصة في ضوء العدد الكبير من المشردين داخلها الذين عادوا إلى المنطقة الأمنية المؤقتة في الأشهر الأخيرة، فإنه لا يزال عددا كبيرا. وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، لقي ثمانية مدنيين مصرعهم وأصيب ٢٤ بجروح في حوادث ألغام و ذخائر غير منفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وفي ١٨ آب/أغسطس، أصيب ثمانية من أفراد حفظ السلام الأردنيين بجروح عندما انفجر لغم مضاد للدبابات في شاحنة مياه تابعة لهم في القطاع الغربي. وخلص التحقيق الذي أجرته البعثة إلى أن ترجيح أن يكون الحادث نتيجة لانفجار لغم مضاد للدبابات مدفون على مسافة عميقة في الأرض، مما حال دون اكتشافه أثناء عملية إزالة الألغام، غير أنه تحرك واقترب من سطح الأرض نتيجة لأوضاع الطقس.

١٦ - وفي الوقت ذاته، تجدر ملاحظة أن الحالة المتعلقة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة قد تحسنت خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد استمر تدريب فرق إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بالتعاون مع البرنامج

لجنة. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير معلومات مقدمة من رئيس لجنة ترسيم الحدود عن الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة منذ تقريره الأخير.

٢٢ - وحتى الآن لا يزال يجري تمويل أنشطة لجنة ترسيم الحدود من الصندوق الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨)، ومن المدفوعات التي يسدها الطرفان. وحتى الآن، سدد الطرفان مساهمات أولية في مصروفات اللجنة، التي طلبت منهما تسديد دفعة ثانية من المساهمات. أما التبرعات التي قدمها مختلف الدول الأعضاء أو تعهدوا بتقديمها إلى الصندوق الاستئماني، فيبلغ مجموعها حالياً ما يربو على ٥,٤ مليون دولار. وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني وأجدد ندائي للطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بتحمل تكاليف لجنة ترسيم الحدود.

خامساً - التطورات الإنسانية

عودة المشردين داخليا واللاجئين

٢٣ - تحسنت الأوضاع الأمنية في المنطقة الأمنية المؤقتة نتيجة لفعالية الدوريات التي يقوم بها العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وعودة الإدارة المدنية والشرطة والمليشيات إلى المنطقة، فضلا عن استمرار جهود دوائر المساعدات الإنسانية. وأدى ذلك إلى عودة المشردين داخليا الذين كان يجري إيواؤهم قبل ذلك في مخيمات في منطقتي بركة القاش وديوب. وحتى الآن، عاد ما مجموعه ١٧٠.٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص إلى قراهم في المنطقة الأمنية المؤقتة، بمساعدة من اللجنة الإريترية للإغاثة وشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الدولية.

٢٤ - ومع ذلك، لا يزال ما مجموعه ٧٠.٠٠٠ شخص يعيشون في مخيمات مؤقتة مجمعة أو مقامة حديثا، حيث

وحدات إزالة الألغام التابعة للبعثة بتطهير ١٥١ كيلومترا من الطرق، و٣٠٠.٠٢٠ مترا مربعا من مواقع العمليات.

١٩ - وتعاون البعثة بصورة وثيقة مع منظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدولية للتوسع في برامج التوعية بالألغام الموجهة إلى السكان المحليين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وتنتج الآن مواد إعلامية تتعلق بالتوعية بمخاطر الألغام لبثها عبر الإذاعة الإريترية، كما أنتجت ملصقات خاصة ومواد إعلامية أخرى بأعداد كبيرة، وتم توزيعها على المجتمعات المحلية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم تدريب ٣٠ من أفراد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتيسير أعمال التوعية بالألغام، كما حضر حوالي ١٨.٠٠٠ شخص من كافة أنحاء المنطقة الأمنية المؤقتة دورات التوعية بالألغام.

٢٠ - وتواصل ميزانية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تمويل تكاليف الموظفين الأساسيين والمعدات لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام حتى يقوم بفعالية بأداء دوره التنسيق وإسداء المشورة التقنية وإدارة المعلومات. وعلاوة على ذلك، يقوم المركز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور استباقي في تنمية القدرات الوطنية لضمان تعبئة الموارد اللازمة للتصدي لخطر الألغام الحالي. كما يسعى المركز إلى التيقن من توفر القدرة المستدامة الكافية في الأجل المتوسط، من أجل ضمان انتقال الأعمال المتعلقة بالألغام بصورة سلسة إلى أوضاع ما بعد انتهاء البعثة.

رابعا - لجنة ترسيم الحدود ولجنة المطالبات

٢١ - منذ تقريره الأخير، اكتمل تكوين لجنة ترسيم الحدود ولجنة المطالبات المنشأتين وفقا لاتفاق السلام المبرم بين إريتريا وإثيوبيا في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/55/686-S/2000/1183، المرفق). وتم شغل المنصبين الشاغرين نتيجة استقالة عضو في كل

للأضرار أو للدمار. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بصورة وثيقة مع وزارة الصحة الإريتريّة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في هذه المناطق، ولإصلاح المراكز الصحية المحلية في المنطقة الأمنية المؤقتة وإعادة تزويدها بالمعدات وتوفير العاملين فيها من جديد.

٢٧ - وفي حين تُبذل الجهود لتحسين قطاع الزراعة، لن يصل إنتاجه عام ٢٠٠١ إلى المستويات التي كان عليها قبل اندلاع الصراع. ونتيجة لذلك، ستظل أعداد كبيرة من الناس في البلدين تحتاج إلى معونات غذائية حتى يتوفر محصول العام القادم.

٢٨ - وقد أبطأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة مؤقتة عودة اللاجئين الإريتريين الطوعية من السودان نتيجة لتعذر المرور على كثير من الطرق بسبب شدة هطول الأمطار. ومن المتوقع أن تُستأنف في شهر أيلول/سبتمبر حركة القوافل الرئيسية لعودة اللاجئين إلى ديارهم. وفي غضون ذلك، تتواصل الاستعدادات لتسهيل العودة الطوعية للاجئين من منطقة بور سودان، حيث يعيش حالياً حوالي ٤ ٠٠٠ لاجئ إريتري. وحتى الآن، عاد من السودان ٢٠ ٩٨٤ لاجئ، من بين ٦٢ ٠٠٠ شخص ينتظر أن يعودوا خلال عام ٢٠٠١.

٢٩ - وقد وصلت المساهمات في نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل إريتريا الآن إلى قرابة ٥٦ في المائة، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة بما كان الحال عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ورغم أن ذلك يُعد تطوراً مشجعاً، فإن ثمة احتياجاً ملحاً لمعونات غذائية إضافية لضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين داخلية في إثيوبيا وإريتريا على حد سواء، حيث لا تزال هناك حالات نقص شديد في جميع القطاعات غير الغذائية. ولا بد من القيام بتدخلات طارئة، فضلاً عن القيام بمبادرات

لا يزال يتعذر الوصول إلى مناطقهم الأصلية بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة، وانعدام الأمن بسبب قرب القرى الشديد من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، أو لأن بعض القرى تقع في مناطق تخضع حالياً لإدارة الإثيوبية. وفيما يتعلق بهذه الحالات الأخيرة، وافقت السلطات الإثيوبية من حيث المبدأ على أن يكون بمقدور المشردين داخلية الإريتريين العودة إلى هذه القرى. غير أنه لا يزال يتعين تحديد تفاصيل وإجراءات عودة هؤلاء المشردين.

٢٥ - وحيث أن معظم المشردين داخلية قد عادوا الآن إلى قراهم الأصلية، فإن اهتمام دوائر المساعدات الإنسانية يتركز الآن على توفير المساعدات الطارئة ومساعدات التعمير. ومع شدة هطول الأمطار في الشهرين الماضيين، أصبحت المواد المتعلقة بالمأوى تتسم بالأولوية للعائدين من المشردين داخلية الإريتريين. ولذلك، فقد شرعت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، واللجنة الإريتريّة للإغاثة وشؤون اللاجئين، في تنفيذ برامج لتوفير المواد المتعلقة بالمأوى لبعض القرى المتضررة. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من حكومة هولندا، شرع في تنفيذ برنامج تجربي لإعادة توطين ٢ ٠٠٠ شخص في تسورونا، و١ ٠٠٠ شخص في سينافي، وكلاهما في القطاع الأوسط. وتُعد المياه ومرافق الصرف الصحي من أولويات دوائر المساعدات الإنسانية أيضاً؛ وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية بنشاط في قطاع المياه. كما أن عدداً من الوكالات، منها اليونيسيف، تشارك بنشاط في إعادة بناء المدارس وفي توفير المعدات المدرسية والمواد التعليمية.

٢٦ - وفي حين أن الحالة الصحية للمشردين داخلية العائدين طيبة نسبياً، فإن ثمة مخاوف من أنها يمكن أن تتدهور في بعض المناطق التي تعرضت فيها مرافق المياه والمرافق الطبية

٣٢ - والمشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها البعثة تغطي المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها وبعض المناطق الأخرى المتضررة من الصراع في إثيوبيا وإريتريا. وتتراوح تكلفتها بين ١٠٠ دولار و ١٥٠٠٠ دولار كحد أقصى. وقد وافقت لجنة المشاريع السريعة الأثر على ١٥ مشروعا في إثيوبيا و ٢٨ مشروعا في إريتريا. وأتاحت هذه المشاريع للبعثة مساعدة عدد من الفئات المتضررة من الحرب في البلدين، كما ساعدت على إقامة علاقات أوثق على المستوى الميداني بين وحدات البعثة والإدارات والمجتمعات المحلية.

٣٣ - ولما كان من المتوقع أن يُستفد قريبا الاعتماد الأولي البالغ ٧٠٠٠٠٠ دولار، فقد تمت الموافقة على انشاء صندوق استئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا اعتبارا من ١٦ تموز/يوليه من العام الحالي. وسيتمكن هذا الصندوق البعثة من أن تواصل دعم المشاريع السريعة الأثر لبرامج التعمير الطارئة وجهود بناء الثقة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في البلدين.

سادسا - حقوق الإنسان

٣٤ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في إعادة ٣٥٢٢ شخصا من أصل إثيوبي من إريتريا. وكان من بين هؤلاء الذين أعيدوا إلى ديارهم أشخاص كانوا محتجزين في مراكز اعتقال لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وسبعة أشهر، لأسباب قيل إنها تتعلق بشواغل الأمن القومي. كما كان من بينهم أشخاص انتهت صلاحية وثائق إقامتهم، وعائلات "اختارت" العودة بسبب الظروف المعاكسة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعيد إلى إثيوبيا ما مجموعه ١٩٨٥٣ شخصا.

٣٥ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعيدت إلى إريتريا، دون مساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، مجموعة تضم

كبرى للإصلاح والتعمير، من أجل المشردين داخليا العائدين إلى إثيوبيا وإريتريا. ولذلك، فإنني أحث المانحين على الاستجابة للنداءات التي وجهتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل هذه البرامج. وفي ضوء استمرار الاحتياجات الإنسانية المتصلة بتشريد السكان وموجة الجفاف، يعتزم الفريقان القطريان التابعان للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا توجيه نداءين موحدتين من أجل عام ٢٠٠٢، وذلك خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادةهم إلى ديارهم

٣٠ - توقفت عملية إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادةهم إلى ديارهم، وذلك على الرغم من الالتزام الذي أعلنته الحكومتان بموجب الفقرة ١ من المادة ٢ من اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي نصت على قيام الطرفين بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب وإعادةهم إلى ديارهم، دون إبطاء. ووفقا للأرقام المقدمة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، لا يزال هناك ما يقرب من ١٨٠٠ أسير حرب في إثيوبيا و ٤٠٠ أسير حرب في إريتريا.

المشاريع السريعة الأثر

٣١ - تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305/S/2000/809)، أدرج مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ دولار في الميزانية العادية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من أجل المشاريع السريعة الأثر التي تهدف إلى إحداث تغيير في حياة السكان في منطقة عمل البعثة. وعلى مدار الشهور الستة الماضية، قدمت البعثة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات الحكومية، والإدارات المحلية ١٥٠ مشروعا تغطي أنشطة تتصل بالمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية؛ والمضايقات من قبل المدنيين والمسؤولين. وفي كثير من الحالات، أدت عمليات الإعادة إلى تفريق الأسر، حيث لم يكن بمقدور الأسر أن ترحل معا أو، في حالات الأسر التي تختلف فيها جنسية الأب عن جنسية الأم، لم يكن بمقدورها البقاء معا في نفس البلد. وفي بعض الحالات، بقي الأفراد العائدون، المنتمون إلى أسر تختلف فيها جنسية الأب عن جنسية الأم، دون جنسية حيث لم يمنحهم البلد الذي عادوا إليه جنسيته.

٣٨ - وواصلت البعثة أنشطة رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، كما أجرت تحريات في عدد من الادعاءات التي قالت إن جنودا أو أفراد ميليشيات اختطفوا أو اعتقلوا أفرادا من الجنسية الأخرى واحتجزوهم لفترات قصيرة. وكثيرا ما قال هؤلاء المحتجزون إنه جرى استجوابهم بشأن أنشطة القوات العسكرية والميليشيات والشرطة في المنطقة، وأسيت معاملتهم في بعض الأحيان.

٣٩ - وأود مرة أخرى أن أناشد كلا من إثيوبيا وإريتريا إعادة النظر في مواقف كل منهما من مسألة طرد رعايا الطرف الآخر. فعمليات الطرد هذه كانت مصدرا لقدر كبير من المعاناة والضغط العاطفية لمن تضرروا منها. وأحث الطرفين على التقيد بصورة صارمة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني، وكذلك بالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

سابعاً - الإعلام

٤٠ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا العمل بنشاط على شرح ولاية البعثة، ورفع التقارير عن عملية السلام، ومعالجة الشواغل الأكثر إلحاحا للمشردين داخليا العائدين، مع التركيز بصفة خاصة على التوعية بالألغام

٧٠٤ أشخاص من اصل إريتري، كان معظمهم يعيشون منذ فترة طويلة في منطقة التيغراي في إثيوبيا. وقد انسحبت اللجنة من العملية عندما أصبح واضحا أن الطريقة التي أعيد بها هؤلاء الأشخاص تتنافى مع القانون الإنساني الدولي.

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، احتجت البعثة لدى حكومة إثيوبيا على الأوضاع التي تم من خلالها إعادة هؤلاء الأشخاص. وأشارت البعثة إلى أنه بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢ من اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يلتزم كل من الطرفين "بأن يكفل داخل أراضيه المعاملة الإنسانية لرعايا الطرف الآخر وللأشخاص المنحدرين من الأصل الوطني للطرف الآخر". وفي رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس وزراء إثيوبيا، السيد ميليس زيناوي، أعربت عن قلقي إزاء الظروف التي أحاطت بعودة هؤلاء الأشخاص. وأكدت على أن عمليات إعادة الأشخاص لابد وأن تحترم تماما حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تتم وفقا لاتفاق السلام. وفي رد حكومة إثيوبيا المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ على رسالة البعثة المؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، قالت إن هؤلاء الأشخاص قد أعيدوا إلى إريتريا بإرادتهم الحرة، بعد أن قامت السلطات المختصة "بالتأكد من أن هؤلاء الأفراد قد تخلوا عن جنسيتهم الإثيوبية، وفضلوا الإبقاء على جنسيتهم الإريترية، وفقا للقانون الإثيوبي".

٣٧ - وأجرت البعثة، كجزء من مراقبتها لمعاملة الإثيوبيين في إريتريا والإريترين في إثيوبيا، مقابلات مع أفراد أعيدوا من البلدين على حد سواء. ومن المعلومات التي تجمعت خلال هذه المقابلات، ظهر العديد من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها مسألة الاحتجاز لفترات طويلة، دون إعمال القواعد القانونية الواجبة الاتباع، وكثيرا ما يكون ذلك في أوضاع سيئة؛ وادعاءات بسوء المعاملة؛ والتمييز في

ثامنا - تدابير بناء الثقة

٤٣ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تيسير تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا. وأصبحت هذه التدابير تمثل جانبا هاما من الجهود التي تبذلها البعثة لتوطيد أركان السلام بين البلدين، وتستفيد البعثة من كافة السبل الممكنة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، تتبع البعثة استراتيجية لتشجيع التفاعل بين شعبي البلدين، مثل المؤتمر الصحفي الإثيوبي - الإريتري المشترك المذكور في الفقرة ٤١ أعلاه.

٤٤ - وفيما يتعلق بالقادة الدينيين الإثيوبيين والإريتريين المشار إليهم في تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/2001/608، الفقرة ٥١)، يواصل ممثلي الخاص الاتصال بهم وتشجيعهم على تنفيذ خططهم لعقد اجتماع مشترك بينهم. كما تدور مناقشات داخل لجنة التنسيق العسكرية بشأن كيفية الاستفادة من اللجنة في تعزيز تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

تاسعا - التوعية والتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٥ - في جهد كبير قامت به الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عمليات حفظ السلام، وقع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام إطارا للتعاون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ يحدد مجالات التعاون في هذا الميدان البالغ الأهمية. كما أنشأت البعثة فرقة عمل مشتركة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمشاركة ممثلين من البرنامج الوطني الإريتري لمكافحة الإيدز، والدائرة الصحية في قوات الدفاع الإريتري، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك. ووضعت فرقة العمل برنامج

والذخائر غير المنفجرة. وبالإضافة إلى برامجها الإذاعية المنتظمة، تنتج البعثة نشرات وغيرها من المواد المطبوعة، ونشرة إخبارية شهرية، كما تقدم بصورة منتظمة مواد إخبارية فوتوغرافية وتلفزيونية من خلال وكالة دولية تتخذ مقرها في نيروبي.

٤١ - وينظم قسم الإعلام في البعثة جلسات إحاطة صحفية منتظمة في العاصمة، كما يرتب وصول أفراد وسائط الإعلام إلى المنطقة الأمنية المؤقتة ويسهل وصولهم إليها. وجمعت البعثة أيضا صحفيين من إثيوبيا وإريتريا في محاولة لبناء الثقة بين سكان البلدين. وتم أول حدث من هذا النوع في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، بمناسبة الاحتفال بافتتاح جسر نهر مريب الذي تبرعت به حكومة هولندا، ثم بعد ذلك في مؤتمر صحفي إثيوبي - إريتري مشترك عُقد في ٩ آب/أغسطس على جسر نهر مريب أيضا. وهذه التدابير لبناء الثقة تتسم بأهمية بالغة، حيث أن التغطية الصحفية في البلدين كانت تتسم بلهجة مثيرة ومهيجة. ويذكر أنني تناولت هذه المسألة بصفة خاصة أثناء زيارتي للبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وفي تقاريري السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن.

٤٢ - وأمل أن يمكن التوصل قريبا إلى اتفاق مع السلطات الإثيوبية بما يسمح للبعثة بأن تبث برامجها الإذاعية الأسبوعية. وفي غضون ذلك، لا يزال برنامجها يُبث من الإذاعة الإريتريّة، كما تنشره إدارة شؤون الإعلام عبر موقع الأمم المتحدة على شبكة "الإنترنت" العالمية باللغة الإنكليزية وست لغات محلية (الأمهرية، والعربية، ولغة عفار أورو، ولغة التيغراي، والإثيوبية - التغرينية، والإريتريّة - التغرينية).

الالتزامات التي أذنت لي بعقدتها الجمعية العامة. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ١٥٨,٩ مليون دولار. وكان مجموع الأنصبة المقررة المعلقة لمحمل عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ٣ ٤٦٦,٩ مليون دولار.

حادي عشر - ملاحظات

٤٨ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد شهدت فترة الثلاثة أشهر قيد الاستعراض، التي تكمل بها البعثة العام الأول من عملياتها، تدعيماً تدريجياً للتقدم المحرز من قبل. وفي حين لم تكن الأشهر الإثني عشر الماضية بالفترة السهلة، فإنه لا يزال هناك ما يدعو إلى الارتياح. فالنهج الذي اتبعته البعثة في التصدي بصورة مطردة لمعالجة مشاكل تنفيذ اتفاق السلام قد أتى ثماره.

٤٩ - ومع تقديم الخريطة النهائية التي أعدها البعثة إلى الطرفين، أصبحت المنطقة الأمنية المؤقتة، التي أنشأها البعثة رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠١، قائمة الآن. وفي حين لم تقبل الحكومتان الخريطة بعد بصورة رسمية، فإن احترامهما من حيث الأمر الواقع لبارامتراتهما هو تطور يؤذن بالخير. وللمرة الأولى على مدار ثلاث سنوات، تم الفصل تماماً بين جيشي إثيوبيا وإريتريا، وبدأ بعض جنودهما في العودة من جبهة القتال إلى الوطن. كما أن غالبية المشردين داخلياً قد عادوا إلى ديارهم داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، وبدأت عمليات الإصلاح والتعمير. وتجري فلاحه الحقول التي كانت محل إهمال، وفي كل مكان يسعى الناس إلى إعادة بناء حياتهم. وأمكن الوصول إلى ذلك بفضل الالتزام الذي أبداه الطرفان تجاه السلام، ونفس هذا الالتزام لا بد وأن يقود إثيوبيا وإريتريا إلى حل نزاعهما الحدودي بصورة نهائية.

البعثة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يهدف إلى تدعيم حملة تعزيز الوعي والوقاية وتطوير المزيد من أشكال التعاون بين البعثة وقوات الدفاع الإريتريّة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٦ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ تموز/يوليه، قامت البعثة، مع برنامج الأمم المتحدة المشترك، بتنظيم أول دورة مشتركة "لتدريب المدربين" بين البعثة وقوات الدفاع الإريتريّة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشارك في الدورة ٢٥ شخصاً، منهم ١٣ من قوات الدفاع الإريتريّة و١٢ من ممثلي البعثة من أربع وحدات، فضلاً عن مقرر قيادة قوة البعثة. وقوبلت الدورة، التي كانت تهدف إلى إعداد المدربين في وحدات البعثة وقوات الدفاع الإريتريّة، قبولا طيباً من جانب المشاركين فيها، الذين تابعوها بدورهم بتنظيم دورات تدريبية داخل وحداتهم. وشملت مواضيع التدريب الحقائق الأساسية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفهم السلوك الذي ينطوي على المخاطر، فضلاً عن أساليب التعلم والتعليم بالنسبة للبالغين. وتستعد البعثة لتنفيذ برنامج مشابه في إثيوبيا.

عاشراً - الجوانب المالية

٤٧ - أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٢/٥٥ بآء المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالدخول في التزامات أولية في حدود مبلغ ٩٠ مليون دولار تغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لحين تقديم ميزانيني المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمحمل الفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين. وبناء عليه، وإذا وافق مجلس الأمن على توصياتي الواردة في الفقرة ٥٨ أدناه بشأن تمديد ولاية البعثة، سيتم استيعاب احتياجات البعثة الأولية من الموارد للفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ من

والصعوبات المذكورة في الفقرات السابقة. وفي رسالتين متشابهتين موجهتين إلى الزعيمين في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، عرضت عليهما من جديد شواغلي في هذا الصدد، وحثتهما على كفالة أن تتعاون حكومتهما بصورة وثيقة مع البعثة من أجل حل المشاكل المتعلقة. وأود أن أكرر التأكيد على أهمية هذا التعاون من أجل تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية.

٥٣ - ولا تزال الأوضاع الإنسانية المخوفة بالمخاطر السائدة في البلدين على حد سواء، وبخاصة انعدام الأمن الغذائي والحاجة إلى مساعدات إغاثة طارئة، تشكل مصدرا للقلق. ولذلك، أكرر دعوتي إلى دوائر المانحين الدوليين للاستجابة بسخاء للنداءين الموحدتين اللذين وجهتهما الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى إثيوبيا وإريتريا. كما أحث المانحين على دعم أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من خلال تقديم المساهمات إلى هذا الصندوق الاستئماني المنشأ حديثا.

٥٤ - وكما يتبين من الفقرة ١٥ أعلاه، لا يزال وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة يشكل تهديدا كبيرا للبعثة وللسكان المدنيين. ومن ثم، فإن المساهمات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء من خلال صندوق التبرعات للأعمال المتعلقة بالألغام الذي تديره دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، ومن خلال آليات أخرى، هي مساهمات تستحق تقديرا كبيرا. ومع ذلك، فإن نقص التمويل يعرقل بصورة خطيرة قدرة الأمم المتحدة على تدريب وتجهيز ونشر أفراد إزالة الألغام للأغراض الإنسانية مع توفير الإشراف المناسب عليهم. وإنني أحث تلك البلدان التي تستطيع أن تسهم بسخاء في هذه الأنشطة على أن تفعل ذلك.

٥٥ - غير أنه لا تزال هناك عدة مسائل معلقة يُعد تعاون الطرفين في حلها شرطا بالغ الأهمية. وكما أوضحت في تقارير السابقة، لا بد وأن تكفل الحكومتان على حد سواء للبعثة حرية التنقل بلا عوائق ولا شروط، بما في ذلك في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وذلك وفقا للممارسات المتبعة عموما في عمليات حفظ السلام. كما أن من الضروري أن يتفقا على انشاء أكثر الخطوط مباشرة للرحلات الجوية التي تطير على ارتفاع عال بين أديس أبابا وأسمرة. وحيث أن إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادةهم إلى وطنهم يُعد جانبا أساسيا في عملية السلام، فإنني أيضا أحث الطرفين بقوة على استئناف الإفراج غير المشروط عن أسرى الحرب والانتهاء من هذه المسألة على جناح السرعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي السماح لرعايا إثيوبيا وإريتريا على حد سواء بالبقاء، دون أي تمييز، في الأماكن التي يجتارون الإقامة فيها.

٥١ - وفيما يتعلق باتفاق مركز القوات، فإن مما يؤسف له أن حكومة إريتريا لم توافق بعد على توقيعه، رغم نداءاتي المتكررة لها، ورغم أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) قد طلب إبرام اتفاق مركز القوات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويذكر أن حكومة إثيوبيا قد وقّعت الاتفاق في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١. كما يجب احترام نص وروح اتفاق وقف الأعمال العدائية وبروتوكول الاتفاق المتعلق بالمليشيات والشرطة احتراماً صارماً لكفالة فعالية إزالة المظاهر العسكرية من المنطقة الأمنية المؤقتة. ويتنظر من إثيوبيا، من جانبها، أن تتعاون مع البعثة لكفالة ما يلزم من وصولها الضروري إلى سجلات حقول الألغام.

٥٢ - وخلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، أتيحت لي فرصة لقاء رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي والرئيس أساسيس أفورقي، رئيس جمهورية إريتريا كل على حدة، لمناقشة وضع عملية السلام

٥٨ - إن التقدم الذي تحقق خلال العام المنصرم إنما يرجع إلى التزام الحكومتين على حد سواء بالسلام، وإلى الرؤية المشتركة والعمل الموحد الذي نهضت به الدول الأعضاء، وبخاصة الأطراف الميسرة والضامنة لاتفاق الجزائر العاصمة، ومجلس الأمن، والبلدان المشاركة بقوات. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التعاون بصورة وثيقة مع منظمة الوحدة الأفريقية. وفي حين ظل ممثلي الخاص وأنا على اتصال سياسي وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، فإن البعثة شهدت درجة مشاهمة من التعاون على المستوى العسكري في الميدان وفي لجنة التنسيق العسكرية، التي تُمثل فيها منظمة الوحدة الأفريقية، على حد سواء. وإني على ثقة من أنه من الممكن مواصلة التقدم المحرز في عملية السلام من خلال استمرار مشاركة البعثة. ولذلك، أوصي في هذا السياق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل من أجل توطيد أركان السلام بين إثيوبيا وإريتريا. كما أود أن أعرب عن امتناني للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي تلقته البعثة من منظمة الوحدة الأفريقية ومن الدول الأعضاء التي ساعدت في هذه العملية.

٥٥ - كما أنني أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني لترسيم وتعيين الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وفي الوقت نفسه، أود أن أكرر ندائي إلى الطرفين، وإلى المانحين، لتقدم مزيد من المساهمات إلى هذا الصندوق الاستئماني، ولكفالة نجاح عمل لجنة ترسيم الحدود.

٥٦ - إن الحرب المدمرة التي اندلعت بين إثيوبيا وإريتريا قد أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وأضرت ضررا بالغا باقتصاد البلدين كليهما. ولا تزال مرارة ومأساة هذا الصراع تؤثر على العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا وتحول دون حل كثير من المسائل المعلقة. ولكن رغم ذلك، من الواضح أن شعبي البلدين يتوقان إلى إعادة بناء حياتهما في سلام، وإلى تجديد الروابط التي كانت قائمة بينهما قبل اندلاع الحرب. ومن نافلة القول أن نؤكد أن الأمم المتحدة ستواصل مساعدة الطرفين على حد سواء على أن يكرسا جهودهما لأنشطة بناء الثقة من أجل تعزيز الثقة بينهما على مختلف المستويات.

٥٧ - وفي غضون ذلك، أدت بعض التطورات السياسية في البلدين على حد سواء إلى إثارة مشاعر القلق التي يمكن أن تؤثر على عملية السلام. غير أنني على ثقة من أن كلتا الحكومتين ستواصلان العمل وفقا لرغبات شعبيهما في السلام الدائم.

المرفق الأول

لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير الثاني عن أعمال اللجنة

- ١ - يتضمن هذا التقرير آخر المعلومات عن التطورات التي استحدثت منذ تقرير المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/608، المرفق الأول).
- ٢ - وقد اكتمل الآن تكوين اللجنة بتعيين إريتريا البروفيسير مايكل رايسمان، وهو ما أعلن في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- ٣ - ويمكن ذلك اللجنة من أن تعتمد، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، نظامها الداخلي وتبلغه إلى الطرفين.
- ٤ - ووفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ١٦ من النظام الداخلي، يقدم الطرفان مذكرات كتابية مشفوعة بالمرفقات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتُقدم مذكرات الرد الكتابية في موعد لا يتجاوز ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- ٥ - وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، عقد الرئيس اجتماعا غير رسمي مع ممثلي الطرفين لمناقشة مختلف المسائل المتصلة بعمل اللجنة المستمر.
- ٦ - وطلب إلى أمين اللجنة إعداد خرائط كبيرة الحجم وحديثة العهد لضرورة استخدامها أولا في تعيين الحدود ثم في عملية ترسيمها بعد ذلك. وتستمر الترتيبات من أجل هذه الغاية.
- ٧ - وقدم الطرفان في الوقت المحدد مساهمتهما في مصروفات اللجنة. وطلب إليهما بعد ذلك تسديد الدفعة الثانية من المساهمات.

٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١

(توقيع) السير إليهو لاوترباخ

رئيس اللجنة

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: الاشتراكات في ٣١ آب/أغسطس

٢٠٠١

المجموع	القوات	عنصر الدعم الوطني	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
٦				٦	الاتحاد الروسي
٩٦٥	٩٤٣		١٦	٦	الأردن
٥			٢	٣	أسبانيا
٢			٢		استراليا
٦				٦	أوروغواي
٦				٦	أوكرانيا
٢			٢		آيرلندا
١٣٨	١٢٨		٧	٣	إيطاليا
٢				٢	باراغواي
٦			٢	٤	بلغاريا
١٧٢	١٦٠		٦	٦	بنغلاديش
٨			٣	٥	بنن
٨				٨	البوسنة والهرسك
٦				٦	بولندا
٢				٢	بيرو
٦			٣	٣	تونس
٨				٨	الجزائر
٢				٢	الجمهورية التشيكية
١٠			٣	٧	جمهورية تنزانيا المتحدة
٧			٢	٥	جنوب أفريقيا
٦			٢	٤	الدانمرك
٨				٨	رومانيا
١٤			٤	١٠	زامبيا
٢٠٥	١٩٩	٢	٤		سلوفاكيا
٢				٢	سنغافورة
٨				٨	السويد
٤				٤	سويسرا
٥				٥	الصين
٦			٢	٤	غامبيا
١٨			٧	١١	غانا

المجموع	القوات	عنصر الدعم الوطني	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
١٩٧	١٩٢	٣	٢		فرنسا
٩			٢	٧	فنلندا
٥				٥	كرواتيا
٦				٦	كندا
٦٢٤	٦٠٠		١٣	١١	كينيا
١٢			٥	٧	ماليزيا
٥			٢	٣	ناميبيا
٥				٥	الترويج
٧			٤	٣	النمسا
٤				٤	نيبال
١٠			٤	٦	نيجيريا
١٣٢٧	١٣٠٤		١٨	٥	الهند
٧			٦	١	هولندا
٧			١	٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢				٢	اليونان
٣٨٧٠	٣٥٢٦	٥	١٢٤	٢١٥	المجموع